مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

ظاهرة تأنيث الفقر في العراق: الأسباب والمعالجات

م.د. ألهام عطية عواد *

المقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة في العراق تنامي ظاهرة تأنيث الفقر بشكل واضح، ما يعكس تفاوتًا بين أوضاع المرأة والرجل في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالنساء يواجهن تحديات كبيرة تتمثل في محدودية فرص العمل، ارتفاع معدلات البطالة، تدني الأجور، ضعف التمثيل السياسي، والتمييز الاجتماعي والثقافي، ممايجعلهن أكثر عرضة للفقر والهشاشة.

ولا تقتصر هذه الظاهرة على الجانب الاقتصادي فقط، بل تتداخل مع أبعاد اجتماعية وثقافية وقانونية، فالأدوار الجندرية التقليدية، العادات المجتمعية، وضعف السياسات التشريعية، كلها عوامل تزيد من تعقيد المشكلة. ويستدعي هذا الوضع وضع استراتيجيات شاملة تهدف إلى معالجة جذور الظاهرة، وتطوير آليات التمكين للمرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

يتناول هذا البحث الإطار النظري للظاهرة من حيث تعريفها ومؤشراتها، ثم تحليل الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في العراق، قبل الانتقال إلى عرض المعالجات والسياسات المقترحة. ويهدف البحث إلى تقديم رؤية متكاملة تسهم في الحد من تأنيث الفقر، وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الوطنية، بما يحقق العدالة الاجتماعية ويعزز المساواة بين الجنسين على كافة المستويات.

أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على واحدة من أبرز الظواهر الاجتماعية التي تؤثر على استقرار المجتمع والتنمية المستدامة في العراق، وهي ظاهرة تأنيث الفقر. فمعرفة أسباب هذه الظاهرة وتأثيرها على المرأة يتيح إمكانية صياغة سياسات فعّالة للتخفيف من حدة الفقر بين النساء، بما يضمن تحسين جودة حياتهن وتعزيز

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
alham.ateaa@gmail.com

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

مشاركتهن في سوق العمل والمجتمع المدني. كما يساهم البحث في تقديم بيانات تحليلية دقيقة لصناع القرار والمختصين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن أن يكون مرجعًا أكاديميًا مهمًا لدراسات مستقبلية حول قضايا المرأة والفقر في العراق والمنطقة العربية بشكل عام.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيسي: ما هي الأسباب التي أدت إلى تفاقم ظاهرة تأنيث الفقر في العراق، وما هي المعالجات الممكنة للحد منها؟

وتنشأ عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية، منها:

كيف تؤثر العوامل الاقتصادية في انتشار الفقر بين النساء؟

ما هو الدور الاجتماعي والثقافي في تعزيز أو الحد من هذه الظاهرة؟

إلى أي مدى تساهم السياسات والقوانين في حماية النساء من الفقر والهشاشة؟

فرضية البحث

تفترض هذه الدراسة أن ظاهرة تأنيث الفقر في العراق ناجمة عن تداخل عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية، وأن معالجتها تتطلب سياسات متكاملة ترتكز على التمكين الاقتصادي والاجتماعي والقانوني للمرأة.

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم جمع البيانات من مصادر أولية وثانوية تتعلق بالاقتصاد، الدراسات الاجتماعية، والإحصاءات الرسمية حول أوضاع المرأة في العراق. كما يتم تحليل هذه البيانات للوصول إلى فهم شامل للعوامل المسببة للظاهرة، وتحديد الاستراتيجيات والسياسات الممكنة لمعالجتها. كما يشمل البحث دراسة مقارنة لبعض التجارب العربية والدولية لمعرفة الدروس المستفادة وتوظيفها في السياق العراقي.

المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة تأنيث الفقر

تُعد دراسة الإطار النظري لظاهرة تأنيث الفقر خطوة أساسية لفهم أبعاد هذه الظاهرة وتعقيداتها في السياق العراقيوالعالمي[1]. فالفقر بين النساء لا يقتصر على الحرمان الاقتصادي فحسب، بل يتعداه ليشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تحدد فرص النساء في الوصول إلى الموارد والخدمات والمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. يهدف هذا المبحث إلى تقديم تحليل مبسط لمفهوم الفقر وتأنيثه، واستعراض الخصائص العامة لهذه الظاهرة عالميًا وعربيًا، مع التركيز على المؤشرات الكمية والنوعية التي تكشف مستوى هشاشة النساء، بما يهيئ القارئ لفهم أسباب وتداعيات

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

الظاهـرة قبـل الانتقـال إلـى المباحـث التاليـة.

اولاً : مفهـوم الفقـر وتأنيثـه فـي الأدبيـات الاجتماعية والاقتصادية

يُعـرَّف الفقر عمومًا على أنـه حالة الحرمان من الموارد الأساسـية التي تمكن الفرد أو الأسرة من تحقيق مسـتوى معيشي مقبول، سـواء من ناحية الغذاء، السكن، التعليم أو الخدمات الصحية[٢] .أما «تأنيث الفقر»، فهي ظاهرة تشير إلى تزايد نسبة النسـاء اللواتي يعانين من الفقر مقارنة بالرجال، مما يعكس تفاوتًا بين الجنسين في توزيع الموارد والفرص الاقتصادية والاجتماعية، ويؤكد وجود فجوات هيكلية تمنع النساء من الوصول إلى فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية هذه الظاهرة ليست مجرد حرمان اقتصادي، بل تشـمل الحرمان من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية واتخاذ القرار، مما يجعل النسـاء أكثر عرضة للتهميش.

تشـير الدراسـات إلى أن النسـاء أكثـر عرضة للفقر بسـبب عدة عوامل متشـابكة، منها التمييز في سـوق العمل، حيـث غالبًا ما تحصل النسـاء علـى أجور أقـل مقارنـة بالرجال، إضافـةً إلى محدودية فرص العمل المتاحة لهن، لا سـيما في المناطق الريفية والنائية. كما أن الأدوار الجندرية التقليديـة، مثل مسـؤولية رعايـة الأطفال وكبار السن، تحد من قدرة النساء على المشاركة الفعالة في الأنشـطة الاقتصادية والاجتماعية، وتزيد من اعتمادهـن على موارد محـدودة، كما تؤثر على صحتهن النفسـية والجسدية نتيجة تراكم الأعباء.

ثانيـاً: الخصائص العامة لظاهـرة تأنيث الفقر عالميًا وعربيًا

تتسـم ظاهـرة تأنيـث الفقـر بعـدة خصائـص رئيسـية تعكـس تعقيدهـا وانتشـارها:

ارتفاع نسـبة النساء الفقيرات: تشير الإحصاءات إلـى أن النسـاء يشـكلن نسـبة أكبر مـن الفقراء مقارنـة بالرجـال، خاصـة فـي الـدول النامية، مـا يدل علـى أن الفقـر يرتبـط بعوامـل نوعية وجندريـة بجانـب العوامـل الاقتصاديـة، ويبـرز الحاجة إلى سياسـات خاصة للنسـاء[٣].

تفـاوت بيـن المناطـق الحضريـة والريفيـة: تـزداد نسـبة النسـاء الفقيـرات فـي المناطـق الريفية بسـبب محدوديـة فرص العمـل والتعليم والخدمـات الأساسـية، مقارنـة بالمناطـق الحضريـة التـي توفـر فرصًـا أفضـل، كما أن البنية التحتية الضعيفة تقلل من قدرة النسـاء على الوصـول إلى الأسـواق والفـرص الاقتصادية.

تأثر النسـاء بالأزمـات الاقتصادية والسياسـية: النسـاء أكثـر هشاشـة خـلال الأزمات، سـواء كانت اقتصادية أو سياسـية أو نزاعات مسـلحة، ممـا يزيد مـن نسـب الفقـر بينهن ويؤثـر على جـودة حياتهـن ومسـتوى تمكينهـن الاقتصادي والاجتماعـي[٤]. تتفاقـم هـذه الظاهـرة خاصـة عنـد وجـود النـزوح أو البطالـة الجماعيـة، إذ

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

تتحمل النساء العبء الأكبر ضمن الأسرة.

ثالثاً: المؤشرات الكمية والنوعية المرتبطة بالنساء الفقيرات

تشير المؤشرات الكمية والنوعية إلى أن النساء يعانين من مستويات أعلى من الفقر مقارنة بالرجال، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

معدل البطالة بين النساء: تشير الدراسات إلى أن نسبة البطالة بين النساء أعلى من الرجال، خصوصًا في الفئات العمرية الشابة، ما يعكس محدودية الفرص الاقتصادية المتاحة لهن ويزيد من الاعتماد على الدعم الأسري أو المعونات الحكومية [٥].

مستوى التعليم: النساء ذوات المستوى التعليمي المنخفض أكثر عرضة للفقر، نظرًا لصعوبة الوصول إلى وظائف مستقرة ومربحة، كما يؤثر نقص التعليم على قدرتهن على المشاركة في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي.

الوصول إلى الخدمات الصحية: النساء في المناطق الريفية يواجهن صعوبة في الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، مما يؤثر على صحتهن العامة وقدرتهن على العمل والاعتماد على أنفسهن اقتصاديًا، كما يزيد من احتمالية الإصابة بالأمراض المزمنة التي تؤثر على الإنتاجية والحياة اليومية.

المبحث الثاني: الأسباب المفسرة لظاهرة تأنيث الفقر في العراق

فهم أسباب ظاهرة تأنيث الفقر في العراق خطوة أساسية لتحديد العوامل التي تزيد من هشاشة المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا[٦]. التحليل الدقيق لهذه الأسباب يمكّن من تصميم سياسات واستراتيجيات فعّالة للحد من الفقر وتعزيز تمكين المرأة. تركز الدراسات على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية التي تسهم في تفاقم هذه الظاهرة، مع إبراز كيفية تداخل هذه العوامل لتعميق الفقر بين النساء مقارنة بالرجال. هذه المقاربة تساعد على فهم شامل للعوامل المتشابكة، وتوضّح الحاجة إلى سياسات متعددة الأبعاد تعالج الأسباب الجذرية للفقر النسائي.

اولاً: الأسباب الاقتصادية (سوق العمل، البطالة، الأجور)

تشكل الأسباب الاقتصادية حجر الزاوية في تفاقم ظاهرة تأنيث الفقر في العراق، وتشمل عدة عناصر متشابكة:

سوق العمل المحدود للنساء: تواجه النساء قيودًا في الوصول إلى سوق العمل بسبب ضعف الفرص الوظيفية ووجود ثقافة تمييزية تمنع توظيفهن في بعض القطاعات. النساء غالبًا ما يُقَبلن في وظائف منخفضة الأجر، مع قلة التمثيل في المناصب العليا أو المتخصصة[٧].

ارتفاع معدل البطالة بين النساء: تشير الدراسات

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

إلى أن معدل البطالة بين النساء أعلى من الرجال، خصوصًا في الفئات العمرية الشابة بين ١٨ و٣٥ عامًا، مما يقلل من القدرة الاقتصادية للنساء ويزيد اعتمادهن على الدعم الأسري أو المساعدات الحكومية[٨].

التمييز في الأجور: النساء العاملات غالبًا ما يتقاضين أجورًا أقل من الرجال في نفس المناصب أو الوظائف، ويعكس هذا التفاوت فجوة واضحة في توزيع الدخل ويزيد من هشاشة المرأة الاقتصادية.

غياب الدعم المالي والمشاريع الصغيرة: عدم وجود برامج فعّالة لدعم المشاريع الصغيرة التي تدار من قبل النساء يؤدي إلى قلة فرصهن الاقتصادية ويحد من إمكانية تطوير دخل مستقل ومستدام.

ثانياً: الأسباب الاجتماعية والثقافية (العادات، التمييز، الأدوار الجندرية)

تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دورًا كبيرًا في تعزيز تأنيث الفقر:

الأدوار الجندرية التقليدية: تتحمل النساء مسؤولية رعاية الأطفال وكبار السن، مما يقلل من إمكانية مشاركتهن في الأنشطة الاقتصادية والتعليمية. هذه المسؤوليات تؤثر على وقتهن وطاقتهن، وتزيد من اعتمادهن على الموارد المحدودة[٩].

العادات والممارسات الاجتماعية: التقاليد الثقافية في بعض المناطق تحد من حرية المرأة في التنقل والعمل والتعليم، وتخلق قيودًا على مشاركتها الاقتصادية والاجتماعية.

التمييز الاجتماعي: تواجه النساء قيودًا في الوصول إلى الموارد الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك التعليم والخدمات الصحية وفرص التوظيف، مما يساهم في زيادة الفقر بينهن مقارنة بالرجال.

التأثير النفسي والاجتماعي: الضغط المجتمعي على النساء بسبب الأدوار التقليدية يزيد من التوتر النفسي ويؤثر على اتخاذ القرار والقدرة على المشاركة الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً : الأسباب السياسية والقانونية (ضعف التشريعات، السياسات غير الفاعلة)

تلعب العوامل السياسية والقانونية دورًا مهمًا في زيادة هشاشة المرأة:

ضعف التشريعات الخاصة بحماية المرأة: بعض القوانين لا توفر حماية كافية للمرأة في مجالات العمل، الملكية، والميراث، مما يزيد من تعرضها للفقر والاعتماد على الآخرين[١٠].

السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير الفاعلة: برامج الحكومة في كثير من الأحيان لا تستهدف النساء بشكل كافٍ أو لا تُنفّذ بفعالية، مما يقلل من تأثيرها على تحسين وضع النساء الاقتصادي والاجتماعي.

غياب التمكين السياسي: المشاركة المحدودة للنساء في اتخاذ القرار المحلي والوطني تقلل

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

من قـدرة المرأة على التأثير في السياسـات التي تمـس حياتها اليومية، وتزيـد من تعرضها للفقر.

ضعف الرقابة والتنفيذ: حتـى القوانين الموجودة غالبًـا ما تفتقر للرقابة والتنفيـذ الجاد، مما يجعل حمايـة المـرأة النظريـة أقل تأثيـرًا عمليًـا[١١].

المبحث الثالث

المعالجات والسياسات المقترحة لمواجهة ظاهرة تأنيث الفقر في العراق

دراسـة المعالجـات والسياسـات المقترحة تمثل خطوة محوريـة لفهم كيفية تقليل هشاشـة المرأة فـي العـراق وتعزيـز قدرتهـا علـى مواجهـة الفقر[١٢]. التحليـل الدقيق للإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والسياسـية يسـاعد على تصميم استراتيجيات شاملة، تعالج جذور المشكلة وتوفـر حلولاً عمليـة قابلة للتنفيـذ[١٣]. يركز هذا المبحث على السياسـات الاقتصاديـة والتنموية، الإصلاحـات الاجتماعيـة والتعليميـة، والتمكين السياسي والقانوني للنساء، مع مراعاة الخصائص الثقافية والقانونيـة والاقتصادية للعراق، لضمان تحقيق تأثير مستدام وفعّال في مواجهة تأنيث الفقر.

اولاً: السياسات الاقتصادية والتنموية

تتمثـل السياسـات الاقتصاديـة والتنمويـة فـي عـدد مـن الإجـراءات التـي تهـدف إلـى تمكيـن المـرأة اقتصاديًـا وتقليـل فجـوة الفقر:

دعم النسـاء في سـوق العمل: توفير فرص عمل عادلة ومتسـاوية للنساء، وتحفيز القطاع الخاص على توظيفهن في وظائف مسـتقرة ومجزية، مع التركيز علـى المناطق الريفيـة والمحرومة[١٤].

برامـج التمويل الأصغـر والقروض الميسـرة: تمكين النسـاء من الوصول إلى المـوارد المالية الصغيرة لدعم المشاريع المنزلية أو الصغيرة، ما يزيد من دخلهن المستقل ويعزز الاستقلال المالي.

التدريب المهني والتقني: تطوير مهارات النسـاء بما يتوافق مع احتياجات سـوق العمل، من خلال برامـج تدريبيـة متخصصـة توفر فـرص عمل أفضـل وتحسـن مـن جـودة الأداء الاقتصادي.

مشـاريع تنموية مجتمعية: تنفيذ مشـاريع تنموية تهـدف إلى تحسـين البنية التحتيـة والخدمات في المناطق التي تعاني النساء فيها من الفقر بشكل أكبر، مثل خدمـات النقل، التعليـم، والرعاية الصحية.

ثانياً : الإصلاحات الاجتماعية والتعليمية

تركز هـذه الإصلاحـات علـى تقليـل الفجوات الاجتماعيـة والثقافية التي تزيـد من تأنيث الفقر:

توسـيع فـرص التعليـم للفتيـات والنسـاء: ضمـان وصـول الفتيات إلـى التعليم الأساسـي والعالـي، خاصـة فـي المناطـق الريفيـة والنائيـة، وتشـجيع التعليـم المهنـي والتقني[١٥].

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

برامج التوعية الثقافية والاجتماعية: العمل على تغيير المفاهيم التقليدية التي تحد من مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال حملات توعية ومبادرات مجتمعية.

تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية: مثل الرعاية الصحية، وخدمات الحضانة والرعاية للأطفال وكبار السن، لتسهيل مشاركة النساء في سوق العمل والتعليم وتقليل الأعباء الأسرية[١٦].

المبادرات المجتمعية التشاركية: إشراك النساء في التخطيط المحلي والمشاريع التنموية المجتمعية، لتعزيز تأثيرهن في المجتمع وتطوير مهاراتهن القيادية والاجتماعية.

ثالثاً: التمكين السياسي والقانوني للنساء

يهدف التمكين السياسي والقانوني إلى تعزيز مشاركة المرأة في اتخاذ القرار وتحسين وضعها القانوني:

تعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية: زيادة تمثيل النساء في المناصب الحكومية والهيئات المحلية لضمان مراعاة مصالحهن في صنع السياسات واتخاذ القرارات[١٧].

إصلاح التشريعات والقوانين: تحديث القوانين لتوفير حماية أفضل للمرأة في مجالات العمل والملكية والميراث، ومكافحة التمييز القائم على النوع الاجتماعي[١٨].

برامج التوعية القانونية: تدريب النساء على حقوقهن القانونية وتسهيل الوصول إلى الدعم القانوني في حال التعرض للتمييز أو الظلم الاقتصادي والاجتماعي.

الخاتمة

من خلال دراسة ظاهرة تأنيث الفقر في العراق، يتضح أن هذه الظاهرة ليست مجرد قضية اقتصادية بسيطة، بل هي نتيجة تفاعل مجموعة معقدة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. فالمرأة العراقية تواجه تحديات متعددة الأبعاد تجعلها أكثر هشاشة من الرجل أمام أزمات الفقر، بدءًا من محدودية فرص العمل والأجور المنخفضة، مرورًا بالأدوار الجندرية التقليدية التي تُلزمها برعاية الأسرة والمجتمع، وصولاً إلى ضعف الحماية القانونية والسياسات الحكومية غير الفاعلة.

تُظهر الدراسة أن الفقر النسائي مرتبط بالتمييز البنيوي في توزيع الموارد والفرص، وأن استمراره يفاقم من الإقصاء الاجتماعي للنساء ويحد من قدرتهن على المشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تبين أن الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العراق تزيد من حدة الفقر بين النساء، وتبرز الحاجة الملحة لتدخلات شاملة ومتكاملة لمعالجة الظاهرة بشكل فعّال ومستدام.

وبناءً على ذلك، يتضح أن معالجة ظاهرة

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

تأنيث الفقر تتطلب فهمًا عميقًا للعوامل المسببة لها، وتصميم سياسات شاملة تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والقانونية والسياسية، مع مراعاة خصوصية السياق العراقي، لضمان تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة.

النتائج

١. ارتفاع معدلات الفقر بين النساء مقارنة بالرجال:

تشير البيانات والتحليلات إلى أن نسبة النساء اللواتي يعشن في فقر أكبر من الرجال واضحة في مختلف المحافظات العراقية، خاصة في المناطق الريفية والمحرومة اقتصاديًا. يعود ذلك إلى تداخل عوامل عدة، منها محدودية فرص العمل، التمييز في الأجور، والأدوار التقليدية التي تحد من قدرة المرأة على المشاركة الاقتصادية بشكل متساوٍ مع الرجل.

٢. أثر البطالة والتمييز في الأجور على المرأة:

النساء يعانين من معدلات بطالة أعلى، وأجور أقل في حال توظيفهن، مقارنة بالرجال. هذا التفاوت الاقتصادي يعمّق الفقر النسائي ويجعل المرأة أكثر اعتمادًا على الدعم الأسري أو الحكومي، ويقلل من قدرتها على تحقيق استقلال مالي واجتماعي.

٣. تأثير العادات والممارسات الاجتماعية على هشاشة المرأة:

التقاليد والعادات المجتمعية التي تقيد حرية المرأة في التنقل والعمل والتعليم تزيد من اعتمادها على الأسرة والمجتمع، وتقلل من فرصها الاقتصادية والاجتماعية، مايجعلهاأكثر عرضةللفقر المستمر.

٤. ضعف التشريعات والسياسات الحكومية: القوانين الحالية غالبًا لا توفر حماية كافية للمرأة في مجالات العمل، الملكية، والميراث، كما أن البرامج الحكومية المخصصة لدعم النساء غير فعالة أو لا تصل إلى الفئات الأكثر ضعفًا، ما يفاقم المشكلة ويحد من تأثير التدخلات التنموية.

التوصيات

١. تطوير سوق العمل وتمكين المرأة اقتصاديًا:

يجب خلق فرص عمل عادلة ومستقرة للنساء، وتشجيع القطاع الخاص على توظيفهن في وظائف متنوعة، بالإضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمبادرات الريادية للنساء من خلال برامج التمويل الأصغر والتدريب المهني، بما يعزز الاستقلال المالي ويحد من الاعتماد على الأسرة أو المساعدات الحكومية.

٢. تعزيز التعليم والتوعية الاجتماعية:

توسيع فرص التعليم للفتيات والنساء في جميع المراحل العمرية، خاصة في المناطق الريفية والنائية، بالإضافة إلى برامج التوعية التي تهدف لتغيير المفاهيم التقليدية حول دور المرأة في المجتمع، سيعزز مشاركة

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

النساء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويقلل من آثار التمييز الاجتماعي والثقافي.

٣. إصلاح التشريعات والقوانين لصالح المرأة:

تحديث القوانين لتوفير حماية أفضل للمرأة في مجالات العمل والميراث والملكية، وتفعيل آليات الرقابة والتنفيذ الفعّالة لضمان تطبيق هذه القوانين على أرض الواقع، بالإضافة إلى تفعيل برامج الدعم القانوني للنساء اللواتي يتعرضن للتمييز أو الانتهاكات.

٤. تمكين المرأة سياسيًا ومؤسساتيًا: زيادة تمثيل النساء في المواقع الحكومية والمجالس المحلية والهيئات السياسية لضمان مراعاة مصالحهن في صنع القرار، وتمكينهن من المشاركة الفاعلة في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر على حياتهن اليومية.

قائمة المصادر

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP - العراق). (٢٠٢٢). تقرير التنمية البشرية في العراق - التحديات والفرص في مرحلة التعافي. بغداد.

. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women). (٢٠٢٣). تقرير التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين في إطار أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٣. نيويورك: الأمم المتحدة.

. منظمة العمل الدولية (ILO). (٢٠٢٣). تقرير عالمي حول الأجور ٢٠٢٢-٢٠٢٣: تأثير التضخم وأزمة جائحة كوفيد-١٩ على الأجور. جنيف.

. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO). (٢٠٢٢). التقرير العالمي لرصد التعليم: التعليم والمساواة بين الجنسين. باريس.

.منظمة الصحة العالمية WHO العراق. (٢٠٢٢). تقرير عن الوضع الصحي للمرأة في العراق. بغداد.

. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، العراق. (٢٠٢٢). التقرير السنوي عن برامج الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي للمرأة. بغداد.

. مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI). (٢٠٢٢). الملف القطري للعراق - مؤشر الفقر متعدد الأبعاد. جامعة أكسفورد.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (٢٠٢١). تأنيث الفقر في المنطقة العربية: الأسباب والتداعيات. بيروت: الأمم المتحدة.

منظمة العمل الدولية ILO المكتب الإقليمي للدول العربية. (٢٠٢١). تقرير عن الفجوات بين الجنسين في سوق العمل في المنطقة العربية. بيروت.

. الجهاز المركزي للإحصاء / وزارة التخطيط، العراق. (٢٠٢٣). النتائج الرئيسية للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية للعام ٢٠٢٢. بغداد: جمهورية العراق.

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

. صنـدوق الأمـم المتحـدة للسـكان UNFPA العـراق. (٢٠٢١). تقريـر عن أوضـاع المرأة والصحـة الإنجابيـة في ظـل الأزمـات. بغداد.

. البنك الدولي. (٢٠٢٢). تقرير المرصد العالمي للمرأة (المرأة وأنشطة الأعمال والقانون) ٢٠٢٢. واشـنطن العاصمـة: مجموعـة البنـك الدولـي.

. هيئـة الأمـم المتحـدة للمـرأة UN Women المكتب الإقليمي للدول العربية. (٢٠٢٢). المرأة فـي العالـم العربـي: تحديات وفـرص. القاهرة.

. اللجنـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة لغربـي آسـيا (الإسـكوا). (٢٠٢١). تأنيـث الفقـر فـي المنطقـة العربيـة: الأسـباب والتداعيـات. بيـروت: الأمـم المتحـدة.

. برنامـج الأمم المتحـدة الإنمائـي (UNDP). (٢٠٢٠). التقريـر عـن الفقـر متعـدد الأبعـاد فـي العـراق. نيويـورك: الأمـم المتحـدة.

. هيئـة الأمـم المتحـدة للمـرأة UN Women المكتب الإقليمي للدول العربية. (٢٠٢٢). المرأة فـي العالـم العربـي: تحديات وفـرص. القاهرة.

. الجهـاز المركزي للإحصاء / وزارة التخطيط، العـراق. (٢٠٢٣). النتائـج الرئيسـية للمسـح الاجتماعـي والاقتصـادي للأسـرة العراقيـة للعـام ٢٠٢٢. بغـداد: جمهوريـة العـراق.

. منظمة العمل الدولية ILO المكتب الإقليمي للدول العربية. (٢٠٢١). تقرير عن الفجوات بين الجنسين في سـوق العمل فـي المنطقة العربيـة. بيروت.

الهوامش

١- اللجنـة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسـيا (الإسـكوا). (٢٠٢١). تأنيـث الفقر فـي المنطقة العربية: الأسباب والتداعيات. بيروت: الأمم المتحدة

٢- برنامـج الأمم المتحـدة الإنمائي (UNDP). (٢٠٢٠). التقريـر عـن الفقـر متعـدد الأبعـاد فـي العـراق. نيويـورك: الأمـم المتحـدة

٣- هيئة الأمم المتحـدة للمرأة (UN Women) المكتب الإقليمي للدول العربية. (٢٠٢٢). المرأة فـي العالـم العربي: تحديـات وفـرص. القاهرة

٤- الجهـاز المركـزي للإحصـاء / وزارة التخطيـط، العـراق. (٢٠٢٣). النتائج الرئيسـية للمسـح الاجتماعـي والاقتصـادي للأسـرة العراقية للعـام ٢٠٢٢. بغداد: جمهورية العراق.

٥- منظمة العمل الدولية (ILO) المكتب الإقليمي للدول العربية. (٢٠٢١). تقرير عن الفجوات بين الجنسين في سوق العمل في المنطقة العربية. بيروت.

٦- اللجنـة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسـيا (الإسـكوا). (٢٠٢١). تأنيـث الفقر فـي المنطقة العربية: الأسباب والتداعيات. بيروت: الأمم المتحدة

٧- منظمة العمل الدولية (ILO) المكتب الإقليمي

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية في بيت الحكمة - بغداد
رقم إيداع مجلة دراسات سياسية وأستراتيجية في دار الكتب والوثائق ٦٧٨ لسنة ٢٠٠٩
رقم الإيداع الدولي ISSN 2223-9464
Info@baytalhikma.iq

للدول العربية. (٢٠٢١). تقرير عن الفجوات بين الجنسين في سوق العمل في المنطقة العربية. بيروت.

٨- الجهاز المركزي للإحصاء / وزارة التخطيط، العراق. (٢٠٢٣). النتائج الرئيسية للمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة العراقية للعام ٢٠٢٢. بغداد: جمهورية العراق

٩- صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) العراق. (٢٠٢١). تقرير عن أوضاع المرأة والصحة الإنجابية في ظل الأزمات. بغداد.

١٠- البنك الدولي. (٢٠٢٢). تقرير المرصد العالمي للمرأة (المرأة وأنشطة الأعمال والقانون) ٢٠٢٢. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

١١- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) المكتب الإقليمي للدول العربية. (٢٠٢٢). المرأة في العالم العربي: تحديات وفرص. القاهرة.

١٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP - العراق). (٢٠٢٢). تقرير التنمية البشرية في العراق - التحديات والفرص في مرحلة التعافي. بغداد.

١٣- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women). (٢٠٢٣). تقرير التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين في إطار أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢٣. نيويورك: الأمم المتحدة

١٤- منظمة العمل الدولية (2023). (ILO). تقرير عالمي حول الأجور 2023-2022: تأثير التضخم وأزمة جائحة كوفيد19- على الأجور. جنيف.

١٥- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2022). (UNESCO). التقرير العالمي لرصد التعليم: التعليم والمساواة بين الجنسين. باريس.

١٦- منظمة الصحة العالمية (WHO) العراق. (٢٠٢٢). تقرير عن الوضع الصحي للمرأة في العراق. بغداد.

١٧- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، العراق. (٢٠٢٢). التقرير السنوي عن برامج الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي للمرأة. بغداد.

١٨- مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI). (٢٠٢٢). الملف القطري للعراق - مؤشر الفقر متعدد الأبعاد. جامعة أكسفورد

الملخص:

تعد ظاهرة تأنيث الفقر إحدى القضايا الاجتماعية والاقتصادية الملحة في العراق، حيث تتعرض النساء لضغوط متعددة تزيد من هشاشتهن الاقتصادية والاجتماعية. يهدف هذا البحث إلى تحليل أسباب هذه الظاهرة، سواء الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية أو السياسية، واستكشاف المعالجات الممكنة للحد منها. كما يتناول البحث دراسة المؤشرات الكمية والنوعية التي تكشف مستوى تأثر النساء بالفقر، ويقترح سياسات واستراتيجيات متكاملة تهدف

Semi-annual Quarterly journal issued byPolitical and Strategic Studies In Bayt Al-Hikma Baghdad
No.of deposit at Political and Strategic Studies(678)2009
ISSN.2223-9464
Info@baytalhikma.iq

إلــى تعزيــز التمكيــن الاقتصــادي والاجتماعي والقانونــي للمرأة، مع التركيز علــى دور الدولة والمجتمــع المدني في معالجة هــذه الظاهرة، بما يضمــن تحقيق العدالة والمســاواة بين الجنســين.

الكلمــات المفتاحية تأنيث الفقر، العراق، المرأة، الهشاشــة الاقتصاديــة، السياســات الاجتماعية، التمكين القانوني.

Abstract

The phenomenon of the feminization of poverty is one of the pressing social and economic issues in Iraq, as women face multiple pressures that increase their economic and social vulnerability. This study aims to analyze the causes of this phenomenon, whether economic, social, cultural, or political, and to explore possible interventions to reduce it. The research also examines quantitative and qualitative indicators that reveal the extent of women's exposure to poverty and proposes integrated policies and strategies aimed at enhancing women's economic, social, and legal empowerment, with a focus on the role of the state and civil society in addressing this issue, ensuring the achievement of justice and gender equality.

Keywords

Feminization of poverty, Iraq, women, economic vulnerability, social policies, legal empowerment